# النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

**تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي**

الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

الموقع على الإنترنت: http://www.iisd.ca/ymb/food/wsfs2009/

العدد الأول، المجلد 150، رقم 5، الثلاثاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009


**النقاط الرئيسية من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي**

**الاثنين، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2009**

تم افتتاح مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما بإيطاليا. وعقب مراسم الافتتاح، أقر رؤساء الوفود إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي. وقد ألقى رؤساء الوفود من 44 دولة ومنظمة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى قداسة البابا بنديكت السادس عشر، كلماتهم خلال جلسة عامة استمرت على مدار اليوم. وفي المساء، اجتمع أعضاء الوفود حول مائدة مستديرة موازية بشأن تأثيرات الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي.

**الجلسة الافتتاحية**

ملاحظة خاصة بالمحرر: للتغطية النصية والصوتية لبعض المتحدثين، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.fao.org/wsfs/wsfs-addresses/wsfs-mondaypm/en/

رحب جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بأعضاء الوفود القادمين لحضور مؤتمر القمة. وأكد ريناتو شيفاني، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، أن الحصول على الغذاء والمياه حقوقا عالمية وشجع على تجديد الاتفاقيات متعددة الأطراف من أجل القضاء على الجوع وعدم المساواة. وذكر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أنه لن يتحقق الأمن الغذائي بدون تحقيق الأمن المناخي وأكد على أهمية مفاوضات كوبنهاجن القادمة بشأن المناخ وعلى أهمية التوصل إلى معاهدة ملزمة من الناحية القانونية بشأن المناخ. وذكر المحافظ جيوفاني أليمانو أن روما تفخر باستضافة مؤتمر القمة.

وقد حذر ضيوف من تضاؤل الاهتمام العالمي بقضية الجوع؛ وهو ما يتضح من خلال غياب بعض كبار زعماء العالم عن مؤتمر القمة. ودعا إلى الاستثمار بصورة أكبر في الزراعة من أجل التغلب على الجوع. وأعرب عن أمله في أن تكون لجنة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي العالمي بمثابة المنبر الدولي الرئيسي لتناول قضية الأمن الغذائي بفاعلية.

وأكد سيلفيو برلسكوني، رئيس وزراء إيطاليا ورئيس مؤتمر القمة، على الحاجة إلى تحويل الكلمات إلى أفعال. ويتمثل أعضاء الوفود الذين تم اختيارهم لمنصب نائب رئيس مؤتمر القمة في: مهامان موسى (النيجر)، لي زينجدونج (الصين)، إيفا كجير هانسن (الدانمارك)، ميشيل باشيليت جيريا (تشيلي)، عبد اللطيف جمال راشد (العراق)، ألونزو فولجام (الولايات المتحدة)، وديفيد كارتر (نيوزيلندا). وقد قاموا باختيار رؤساء للموائد المستديرة. وأقر أعضاء الوفود جدول الأعمال ( WSFS 2009/1 Rev.1) والجدول الزمني (WSFS 2009/INF/1 Rev. 1).

**الجزء رفيع المستوى**

أشار معمر القذافي قائد ثورة الجماهيرية العربية الليبية، إلى غياب العديد من البلدان الغنية عن الاجتماع وتحدث عما تدين به هذه البلدان لأفريقيا من جراء سنوات السلب والنهب الاستعماري لمواردها. وطالب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتأسيس بنوك بذور محسنة لمواجهة قضية الأمن الغذائي. وأكد محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية على الحق الأساسي في الغذاء ولفت الأنظار إلى عدم إمكانية فصل الأمن الغذائي عن التنمية المستدامة وإلى الممارسات التجارية غير العادلة.

اعتبر قداسة البابا بنديكت السادس عشر أن الجوع هو أشد ملامح الفقر قسوة وأكثرها واقعية؛ وانتقد ضعف الآليات الحالية للأمن الغذائي وشجع على تحسين إمكانية وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق.

وتحدث لويز إيناسيو لولا دا سيلفا رئيس البرازيل عن تجربة بلاده في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية – والمتمثل في الحد من عدد الجوعى والفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 – قبل موعده المقرر من خلال الإرادة السياسية والبرامج الاجتماعية الخاصة بمزارع صغار الملاك والنساء. وأكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، أن الفقر والجوع لا يرتبطان بالأمن الغذائي فحسب، بل بالأمن العالمي أيضا. وأشار ميشيل باشيليت جيريا، رئيس دولة تشيلي، إلى أن التعاون العالمي بين الحكومات في مواجهة الأزمة المالية قد أدى إلى تجنب حدوث ركود اقتصادي؛ وأكد على الحاجة إلى التعاون بشأن الأمن الغذائي من أجل منع الكوارث الاجتماعية.

وأكد دانيلو تيرك، رئيس سلوفانيا، على التحام السياسات وتقييم الحساسية والاستجابة السريعة وتحقيق التوازن بين إنتاج الغذاء وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري ودور المؤسسات فيما يتعلق بقضية الأمن الغذائي. واقترح بارات جاجديو، رئيس جمهورية غيانا، التعامل مع الأمن الغذائي من خلال إطلاق حملات تسترعي انتباه الشعوب في البلدان المتقدمة حتى يتم بناء الإرادة السياسية لدى زعمائها من أجل توفير التمويل إلى العالم النامي. وحث أمادو توماني


تصدر النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة <info@iisd.ca>، الناشر للنشرة الإعلامية المعنية بالتفاوض من أجل الأرض <enb@iisd.org> ©. شارك في كتابة وتحرير هذا العدد ألكسندرا كونليف، وأندري فافيلوف، الحاصل على درجة الدكتوراه، وسيمون ولف. محرر النسخة الرقمية: ديجو نوجيرا. الترجمة العربية: نها الحداد. رئيس التحرير: ليوني جوردون <leonie@iisd.org>. مدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة: لانغستون جيمس "كيمو" غوري السادس <kimo@iisd.org>. التمويل اللازم لتغطية نفقات هذا الاجتماع مقدم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. يمكن الاتصال بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على العنوان التالي: 161 Portage Avenue East, 6th floor, Winnipeg,Manitoba R3B OY4, Canada هاتف: 7700-958-204-1+؛ فاكس: 7710-958-204-1+. الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد الدولي للتنمية المستدامة. يمكن اقتباس أجزاء من النشرة للاستشهاد بها في منشورات أخرى، شريطة الإشارة إلى المصدر وفقا للنظم الأكاديمية المتعارف عليها. ترسل نسخ إلكترونية من النشرة إلى أصحاب الأسماء المدرجة في قوائم التوزيع (على هيئة ملفات: HTML وPDF) كما يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط WWW-server على الموقع الإلكتروني <http://www.iisd.ca>. للحصول على معلومات عن النشرة وطلب الحصول على الخدمات الإعلامية، يرجى الاتصال بمدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على عنوان البريد الإلكتروني <kimo@iisd.org>. أو هاتف رقم: 7556-536-646-1+ أو على العنوان التالي: 300 East 56th St., 11A, New York, NY 10022, USA. يمكن الاتصال بفريق العمل التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي على عنوان البريد الإلكتروني <alexandra@iisd.org>.

توري، رئيس جمهورية مالي، على زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة وتنظيم حركة التجارة ومكافحة المضاربة في تسعير الغذاء.

وأشار جيمس أليكس ميشيل، رئيس سيشيل، إلى أن واجب البلدان المتقدمة لا يتمثل في توفير المساعدات، بل في خلق الظروف المواتية للتنمية والتركيز على نقل التكنولوجيا وبناء القدرة والوصول إلى الأسواق. وأشار جوزي مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، إلى الدور المحوري الذي تلعبه الزراعة في مكافحة تغير المناخ وضمان تحقيق الأمن الغذائي. وقال أن جمع التمويل الإضافي من أجل تحقيق الأمن الغذائي لابد أن يكون بمثابة أحد النتائج الرئيسية في كوبنهاجن؛ وأشار إلى التعهد الأخير للاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكيلا.

وذكرت مود ألوفسون، نائبة رئيس وزراء السويد، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي، أنه ينبغي أن تقترن الموارد المتزايدة بالحوكمة الرشيدة. وقد رحبت بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وقالت أن الزراعة يمكن أن تكون الحل وراء تغير المناخ. وقال بينجو وا موثاريكا، رئيس مالاوي، أنه لا يمكن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق سيادة القانون إذا كانت الشعوب تعاني من الجوع. وطالب القطاع الخاص بزيادة الاستثمار في مجال الزراعة. وذكر لیانجیو هیو، نائب رئيس وزراء الصين، أن التحرر من الجوع هو أساس بقاء الإنسان؛ وهو حق إنساني أساسي وهام لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج إيجابية خلال مفاوضات كوبنهاجن بشأن المناخ.

واستعرض أنطونيو باولو كاسوما، رئيس وزراء أنجولا، استراتيجية بلاده بشأن الأمن الغذائي وأكد على التنوع الاقتصادي والزراعة المستدامة وبرامج الأمن الاجتماعي والبرنامج المشترك بين القطاعات من أجل توحيد صفوف المجتمع المدني. وقد رحبت شيخ حسينة واجد، رئيسة وزراء بنجلاديش، بالعزم على تعزيز الحوكمة الشاملة للأمن الغذائي، وفقا لما تم التعبير عنه بإعلان مؤتمر القمة. وطالبت بتوفير تمويل أساسي لتنفيذ الإعلان؛ وقالت أن مبلغ الـ 20 بليون الذي تم التعهد به في لاكيلا يعد مبلغا مشجعا ولكنه غير كاف. وأكد بامير توبي، رئيس ألبانيا، على الحاجة إلى الاستثمار في البنية الأساسية الريفية من أجل جعل أجور المزارعين مقاربة لأجور العاملين بالقطاعات الأخرى. وحث سيبوسيسو برنباز دلاميني، رئيس وزراء سوازيلاند، على زيادة الاستثمارات في مجال الزراعة من أجل المساعدة على حل أزمة انعدام الأمن الغذائي؛ ودعا الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة في تنفيذ برنامج قطري لدعم دخول المزارعين.

واقترح روبيا زويزاني باندا، رئيس زامبيا، زيادة الاستثمار في التنمية الريفية والبنية الأساسية واستهداف دعم صغار المزارعين. وأشار جاكايا مريشو كيكويت، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أن الأمن الغذائي يعد جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال البيئة؛ وطالب باتخاذ قرار إيجابي في كوبنهاجن. وأبرز رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس سورينام، تجربة بلاده الناجحة في إنتاج الغذاء وحذر من آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي في المناطق الواطئة وحث على سرعة إجراء البحوث حول الظروف المتغيرة.

وانتقد فرانسوا بوزيز يانجوفوندا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، تأثير الأسعار المتقلبة للأغذية على الزراعة وحث على الاستثمار الخاص. وحذر إدريس ديبي إتنو، رئيس تشاد، من أن الإخفاق في مواجهة تحدي الأمن الغذائي قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، بصفة عامة. وأشار إلى تغير المناخ وطلب الحصول على الدعم لمواجهة أزمة بحيرة تشاد. وقال على بونجو أونديمبا، رئيس الجابون، أنه لابد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وأكد على بناء القدرة ورحب بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وأشار كابتن ريجنت فرانسيسكو موسوني، سان مارينو، إلى انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا على دور الأسواق المفتوحة ونقل التكنولوجيا في إبطال هذا التوجه. وأكد بيير نكرونزيزا، رئيس دولة بروندي، على أن العوامل الخارجية، مثل تغير المناخ وزيادة أسعار الوقود قد شجعت الحكومات على تعديل الموازنات الخاصة بالزراعة. وقد وصفت لويزا دياس ديوجو، رئيسة وزراء موزمبيق، التحسينات التي حققتها دولتها من خلال الإنفاق المتزايد على الزراعة؛ وطلبت الحصول على موارد مالية جديدة لدعم الإنتاج الزراعي ومسايرة التحديات الجديدة، مثل تغير المناخ.

أكد عبد العزيز عبد الغني، رئيس مجلس الشورى بدولة اليمن، أن التقدم الاقتصادي في البلدان الفقيرة سوف يؤثر تأثيرا إيجابيا على التجارة الدولية وطالب بآلية لتعزيز نقل التكنولوجيا. وقال أحمد عبد الله محمد سامبي، رئيس جزر القمر، أن أفريقيا تحظى بفرصة لأن تصبح سلة خبر عالمية رئيسية؛ ومع ذلك، ينبغي أن تتولى تحسين التنظيم الإقليمي وتحتاج إلى تلقي المساعدات من المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق.

أشار كجاليما موتلانث، نائب رئيس جنوب أفريقيا، إلى تعدد مؤتمرات القمة؛ وأعرب عن أمله في وضع أهداف يمكن قياسها وأطر زمنية لاتخاذ إجراء ملموس ووجود آلية متابعة ونظام حوكمة عالمي قائم على المشاركة يعتمد على مركزية الأمم المتحدة. وأعادت فاندا جيومار بيجناتو، سيدة السلفادور الأولى، إلى الأذهان العواقب الوخيمة للإعصار الأخير؛ وأكدت على العمل من أجل منع تكرره. وأصرت على اعتبار الأمن الغذائي والتغذوي حقا قانونيا واعتبار القضاء على الجوع أحد مبادئ القانون الدولي.

وأبرز أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، اتفاقية البنك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي تم تحريرها في 15 نوفمبر 2009، من أجل التعهد بتوفير مبلغ بليون دولار أمريكي للتنمية الزراعية في البلدان الفقيرة التي تنتمي إلى كلتا المنظمتين.

وقد أدلى الوزراء من العديد من البلدان بتصريحات.، حيث أبرزت إلينا إسبينوزا، من أسبانيا، المساعدات المتزايدة التي تقدمها أسبانيا من أجل الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية والتغذية. وأوجزت يلينا سبرينك، من الاتحاد الروسي، خطة بلادها لزيادة صادرات الحبوب إلى حد كبير. وذكر شاراد بوار، من الهند، أن الزراعة هي محرك النمو الأكثر قوة؛ وينبغي عدم الحد من الاستثمار في هذا القطاع بسبب الأزمة المالية. وذكر آيسل أيجنر، من ألمانيا، أن البلدان النامية ينبغي أن تدفع عجلات التنمية الزراعية إلى الأمام.

وتأكيدا على تعهد الاتحاد الأوروبي في لاكيلا بتقديم ثلثي مبلغ 20 بليون دولار أمريكي، طالب برونو لومير، من فرنسا، باضطلاع الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي بدور هام. وحدد ثلاثة عناصر رئيسية: التزامات البلدان النامية بتحقيق الأمن الغذائي واتساق السياسات الدول بصورة أكبر حول الأمن الغذائي وتوفير خبرات علمية أفضل من قبل خبراء دوليون.

وذكر لارس بيدر بريك، من النرويج، أن الإنتاج الزراعي واسع النطاق يمكن أن يزيد من الإنتاجية، ولكنه يساعد أيضا على الاحترار العالمي والتصحر وتدهور النظام البيئي. وطالب بتوجه متكامل يستهدف تحقيق التنمية الزراعية والتنوع الحيوي وتغير المناخ.

**المائدة المستديرة رقم 1**

تناولت هذه المائدة المستديرة الآثار السلبية لأزمات الغذاء والأزمات الاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي. وناقش سعيد مصري رئيس المؤتمر المشارك ووزير الزراعة الأردني تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمساعدات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة على صغار الملاك من مزارعي الأردن. وأكدت بيفرلي أودا الرئيس المشارك ووزير التعاون الدولي الكندي على أن أغلبية صغار الملاك من النساء وأكد على الحاجة إلى زيادة المساعدات الغذائية. وأكدت أنه في أعقاب أزمة الغذاء، ينبغي أن تتحول الشراكات من الإغاثة إلى التنمية.

وقد فرقت المديرة التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي جوزيت شيران بين الاستجابات لعدم توفر الغذاء الأساسي وعدم إمكانية الحصول على الغذاء نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية أو سوء العلاقات بين المزارعين والأسواق. وأكدت على الحاجة إلى تطوير شبكات الأمان الغذائية. وأكد فاشي أجاي، من مؤسسة الزراعة أولا، على ضرورة أن تقوم الحكومات القطرية بالاستثمار في الزراعة الريفية وأسواق الأغذية المحلية. وذكر أنه ينبغي توزيع المساعدات، بصورة جزئية، من خلال منظمات المزارعين. وأكد أجاي أن القدرة الإنتاجية الزراعية قائمة في البلدان المتقدمة والنامية.

وأشار كوس ريتشيل، مدير عام مكتب التعاون في مجال المساعدات التابع للمفوضية الأوروبية، إلى سوء أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالأمن الغذائي. وقال أن هناك حاجة إلى معلومات إحصائية أفضل لتحديد البلدان ذات الحاجة والإجراءات اللازمة. وذكر أميت روي، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول للمركز الدولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية، أن الأمن الغذائي يمكن أن يمنح فرصة لصغار الملاك من المزارعين للوصول إلى الأسواق. وأكد على أهمية الوصول إلى معلومات ومدخلات السوق، وخاصة الأسمدة.

وقد ناقش الوزراء وأعضاء الوفود المشاركين، ضمن أمور أخرى، أزمة الغذاء باعتبارها أزمة تتعلق بالوصول إلى الغذاء، والعلاقة السببية بين الأزمات المالية والاقتصادية والمناخية والغذائية، وإصلاحات حركة التجارة، والتخطيط على المستوى القطري، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخسائر ما بعد الحصاد.